

وانما قال وعلى صلته محمد دفعا لنعوم ان قول المص على نعم متعلق
 يا محمد من قوله بوردن الحمد وتعم شجنا ولا يخفى بعد هذا الوهم
 وانه لا معنى له وانما جرد على النعم المظهره ان المص لم يحد الاجزاء
 مقيد امع ان لفظ الحمد ان يقول لم لا يجوز ان يكون المص على الحمد اولا
 بصغير الاسم الكريم ثم يقول على نعم اشارة الى انه كما يستحق الحمد
 لذاته يستحقه لصفاته فيكون قد اتى بالحمدين ونبه على الاستحقاقين
 كما اشار الى ذلك المولى سعد الدين في قوله صاحب التخصيص الحمد
 لله على ما النعم وقد بين سم ان كلام المص جار على هذا المتناول وان
 عبارة الـ لا تتنا في هذا بما فيه نقص وتمثل فراجعها فان قلت
 قد صرحوا بان الحمد عليه لابد ان يكون فعلا اختياريا ومقتضاه
 عدم صحة حمد الله لذاته وصفاته ذاته قلت اجيب عن الثالث
 بان صفات الذات لما كانت مبداء لصفات اختيارية نزلت منزلة
 الصفات الاختيارية والمراد بكنها مبداءها انما اباد خلا ما في
 تحققها سواء كان دخل توقف ام لا فلا يراد النقص بخو السمع
 والبصر والحياة وصفات السوء كعدم الشريك مثلا وعن
 الاول بان ذاته تعالى لما كانت جامعة لجميع صفات الكمال
 فالحمد عليها حمد على الصفات فتأمل وقوله وانما حمد على النعم
 اراد اهتى الانعامات لتوافق ما قبله وانما عبر به مجازا
 للمص ولعله لمثل ذلك قال وانما حمد على النعم اي في مقابلتها
 دون ان يقول وانما حمد في مقابلتها النعم مع كونها احقر وقول
 شجنا انما اذ قوله اي في مقابلتها لان قوله وانما حمد على النعم
 ليس صريحا في ان الحمد في مقابلتها النعم لانه يحتمل ان معنى قوله
 حمد على النعم اوقع الحمد عليها بان صغيرها محموده وليس بمجازه

لا يكاد

لا يكاد يعقل ويقال له الـ في غنية عن هذا الابهام على تسليمه
 وعن هذا التطويل بان يقول بدل ما قال وانما حمد في مقابلته
 النعم بل الوجه ما ذكرناه فتأمل وقوله اي في مقابلتها اي
 لفظا ونية وقوله لا مطلقا اي لا احد اذ لا يعم كونه في مقابلته
 النعمة لفظا ونية اذ لو حمد احد مطلقا لفظا ونوى كونه في
 مقابلته نعمة لكان حمد مقيدا لا مطلقا لان الاول واجب
 اي ان الحمد في مقابلته نعمة لفظا ونية اذ نية فقط واجب بمعنى
 انه يتلوا عليه ثواب عليه ثواب الواجب لوقوعه واجبا وليس
 المعنى انما النعم انه على العبد نعمة يجب عليه ان يحمده بالحمد
 الذي ذكره وهو اللفظ قاله شيخ الاسلام مذكرا بما هو شأنها
 كآدمه بعض ارباب الحواشي ذكر معناه العلامة سم ويمكن
 صحة البدل بتقدير المضاف اي بدل قول الحمد وقام مضمنا
 عليها ذكره مجازا لقوله المص على نعم وليفتد ان المؤذن
 بالزيادة الحمد على النعم لا مطلق الحمد وحدقة المص اعتمادا
 على قوله على نعم وقال شيخنا ذكره ليعتد به تقدم النعم
 المراد عليها على النعم المرادة اذ المراد متاخر الوجود عن
 المراد عليه ولا حاجة الى ما قاله اذ معاد كون الجملة اسنانية
 حصول النعم المحمودة عليها بل وكذا لو فرض كونها خبرية
 ولفظ الزيادة شعر بتقدم المراد عليه اي يعلم هو
 تفسير اللفظ بحسب معناه الاصل والافعال اذ بالاذان
 ان يدل لالة التزامية على الزيادة بما يفيد قوله
 لانه متوقف الخ اذ المتوقف على شيء مستلزم لذلك
 الشيء الذي توقف عليه فقد يجوز في المسند الذي هو

لا يكاد يعقل ويقال له الـ في غنية عن هذا الابهام على تسليمه
 وعن هذا التطويل بان يقول بدل ما قال وانما حمد في مقابلته
 النعم بل الوجه ما ذكرناه فتأمل وقوله اي في مقابلتها اي
 لفظا ونية وقوله لا مطلقا اي لا احد اذ لا يعم كونه في مقابلته
 النعمة لفظا ونية اذ لو حمد احد مطلقا لفظا ونوى كونه في
 مقابلته نعمة لكان حمد مقيدا لا مطلقا لان الاول واجب
 اي ان الحمد في مقابلته نعمة لفظا ونية اذ نية فقط واجب بمعنى
 انه يتلوا عليه ثواب عليه ثواب الواجب لوقوعه واجبا وليس
 المعنى انما النعم انه على العبد نعمة يجب عليه ان يحمده بالحمد
 الذي ذكره وهو اللفظ قاله شيخ الاسلام مذكرا بما هو شأنها
 كآدمه بعض ارباب الحواشي ذكر معناه العلامة سم ويمكن
 صحة البدل بتقدير المضاف اي بدل قول الحمد وقام مضمنا
 عليها ذكره مجازا لقوله المص على نعم وليفتد ان المؤذن
 بالزيادة الحمد على النعم لا مطلق الحمد وحدقة المص اعتمادا
 على قوله على نعم وقال شيخنا ذكره ليعتد به تقدم النعم
 المراد عليها على النعم المرادة اذ المراد متاخر الوجود عن
 المراد عليه ولا حاجة الى ما قاله اذ معاد كون الجملة اسنانية
 حصول النعم المحمودة عليها بل وكذا لو فرض كونها خبرية
 ولفظ الزيادة شعر بتقدم المراد عليه اي يعلم هو
 تفسير اللفظ بحسب معناه الاصل والافعال اذ بالاذان
 ان يدل لالة التزامية على الزيادة بما يفيد قوله
 لانه متوقف الخ اذ المتوقف على شيء مستلزم لذلك
 الشيء الذي توقف عليه فقد يجوز في المسند الذي هو